

في بنية ما يدعى بالجملة الاسمية في العربية * د. هيميل إبراهيم صفا

كلية الآداب

جامعة اليرموك - الأردن

ما زال تقسيم الجملة العربية الى اسمية وفعلية يحظى بنظر مستمر من الباحثين المحدثين. وهم بين آخذ برأي القدماء في ثنائية التقسيم، ومعتزض على ذلك لايتوقف عن حشد المناقشات والتحليلات بين يدي اعتراضه. وهذه الدراسة واحدة بين الدراسات التي تعارض القول بوجود قسم اسمي للجملة العربية، وتعمل على تقديم تحليلات مبنية شأنها أن تؤكد القول بالنمط الفعلي لها، عموماً، وتقديم تفسيرات لبعض اشكالات هذا القول.

مثل هذه البنى اطلق عليه عند النحاة جمل اسمية، وهي مقابلة عندهم لنمط آخر يبدأ بالافعال، فجملة اذن جمل فعلية صغرى (بسيطة) .

البنى الممثل بها آنفا تبرز في بعض الاحيان مبدوءة بما اطلق عليه "الفعل الناسخ" (كان) أو احدى اخواتها، ولكنها مع ذلك استمرت تبحث عند النحاة ضمن ما يسمى عندهم بالجملة الاسمية لالفعلية. ولو رحنا نستعرض تراث العربية لوجدنا ان كل بنية بسيطة، من النمط الممثل له آنفا (١ و ٢ و ٣) وتضمنت فعلاً ناسخاً، قد خصص فيها

زمن الاسناد مضياً او استقبالياً .

ولسوف يبرز مثل هذا الاستعراض كذلك ان ما يدعى بالجملة الاسمية، عموماً، يخلو من فعل الكون حين يكون الاسناد غير مخصص بمضي أو استقبال، فحين يقال مثلاً:

(٤) " كان الناس أمة واحدة... " (٤)

فان (كان) تجعل الجملة من ذلك النمط الثاني المدعو بالجملة الفعلية (الصغرى) لكنها - كما سبقت الإشارة - معدودة عند

(٣) سورة الفتح (٤٨)، آية ٢٩ .

* دكتوراة في النحو من جامعة EXETER في المملكة المتحدة سنة ١٩٨٥، واستاذ مساعد

في قسم اللغة العربية في جامعة اليرموك اربد الاردن .

(٤) سورة البقرة (٢)، آية ٢١٣ .

ليس من شك في أن مادة التراث تزخر بالبنى المبدوءة بالمركبات الاسمية التي لايتلوها اي فعل صريح . انها البنى التي اطلق عليها النحاة القدماء الجمل الصغرى (البسيطة) المكونة من مبتدآت أخبارها غير جمل . من ناحية أخرى، فان هذه المادة تكثر فيها البنى المبدوءة بالمركبات الاسمية أيضاً، غير ان أخبارها جاءت جملاً مدمجة . مثل هذه البنى عدت جملاً كبرى (مركبة) (١) . وفيما يتعلق بالنمط الاول فانه يمكن ان تكون الامثلة التالية مبنية لاشكاله :

(١) أ- "الله نور السموات والارض..." (٢)

ب- "محمد رسول الله..." (٣)

(٢) أ- خالد أسد .

ب- علي أستاذ قدير .

(٣) أ- الكتاب على الطاولة .

ب- الاطفال قرب المدفأة .

(١) ينظر مثلاً: جمال الدين بن هشام الانصاري

(١٣٧١ هـ، ١٣٦٨ م) مغني اللبيب عن كتب

الاعاريب، بتحقيق : مازن المبارك ومحمد

علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت ١٩٧٩، ص ٤٩٧-٥٠٠ . (فيما بعد: ابن

هشام، المغني) .

(٢) سورة النور (٣٤) آية ٣٥ .

بـ (١٩٢٥) برمز (فا)؛ أي: فاعل، على الرغم من عدم ظهور فعل الكون، اشعاراً بان ما يسمى بالجملة الاسمية البسيطة ذو بنية هي في أصلها بنية الجملة الفعلية الصريحة البسيطة .

أهمية وضع تصور لبنية الجملة الاسمية :

لقد كان مرتضى باقر (٦) أحد الذين ناقشوا قضية وجود نمطين ظاهرين للجملة العربية المتضمنة فعلاً، أحد النمطين يبدأ بفعل متلو باسم ، والآخر مبدوء باسم يتلو فعل، وهذا النمط الأخير من أشكال الجملة الاسمية عند النحاة . وهو يرى ان النمطين متساويان في تفسير طبيعة الجملة العربية من حيث انه اذا كان الفعل يظهر مطابقة في العدد مع فاعله في البنية العميقة deep structure فان الامر بحاجة الى قاعدة تحويلية تحذف علامة المطابقة في العدد، سواء أكان نمط الجملة SVO أم VSO . وعلى الرغم من تفضيله النمط الثاني، فانه يتركنا من غير رأي قاطع في طبيعة نظام الجملة العربية .

فيصل صفا يستعرض في بحثه (٧) آراء عدد من الباحثين الذين كان لهم حديث في ماهية الجملة العربية، ورتب الكلمات فيها، و يبرز ان بعضاً من هذه الآراء باعدت

النحاة القدماء من نمسّط الجملة الاسمية . هذا بالإضافة الى ان (كان) تخصص، او تعين على تخصيص، زمن الاسناد . ان وصف النحاة المبتدأ بأنه اسم الفعل الناسخ، ربما كان ملمعاً الى الاحساس بأن هذا المبتدأ يتصرف كالفاعل بالنسبة لفعل الكون ،ناهيك عن تحمل الفعل علامات مطابقة مع هذا الاسم في الشخص والجنس والعدد . غير أنهم ،من الناحية الاخرى لم يستندوا لهذا المركب الاسمي وظيفه الفاعل، ربما لاحساس آخر بان فعل الكون ليس كالأفعال الاخرى التي يسمونها تامة . ومع هذا فليس هناك ما يمنع ،في الحقيقة، من القول ان البنية (٤) تمثل بقليل من التجوّز البناء الخاص بما يسمى بالجملة الفعلية . وعليه فان هناك ما يسوغ تبني تحليل يقول: ان موقع فعل الكون الوحيد هو قبل المركب الاسمي المسند اليه، فلا غضاضة اذن من اسناد وظيفة الفاعل اليه . وبناء على هذا ،فانه لو قدر لفعل الكون عند الاسناد في الحال - ان يبرز ،وهو عادة لا يبرز، فانه يفترض ان يحتل موقعا سابقا على المركب المسمى بالمبتدأ من قبل أنه (أي: المبتدأ) فاعل له (أي: فعل الكون) هكذا :

(٥) (يكون) محمد في مكتبه .

ف (يكون) - موضوعة بين هلالين - ذات وجود متصور حملا على بروز أفعال الكون المخصصة لزمان الاسناد بالمضي والاستقبال من هنا عمل أحد الباحثين (٥) على رسم المركبات الاسمية التي تبدأ بها البنفسج الحملية البسيطة (الصغرى) الممثل لها

(٤) سورة البقرة (٢) آية ٢١٣

(٥) عبد القادر الفاسي الغهري، اللسانيات واللغة العربية، مجلدان: الشؤون الثقافية (آفاق عربية بغداد (غير مؤرخ) ، م ١ ص ١٣٧ (فيما بعد: الفاسي الغهري، اللسانيات)

6- M.J.Bskir: Aspects of clause

structure in Arabic ,a study of word order variation in literary Arabic. (PhD thesis) ,Indiana University Linguistic Club , 1980; 21 - 18 , 173 - 181

7- F.I.Safa: Syntactic Agreement In

Standard Classical Arabic;(PhD thesis), University of Exeter ; Unpublished , 1985; pp . 151-168 .

من الهدف (الذي هو ايضاح الرتب الاساسية لمركبات الجملة بحيث نتمكن من معرفة التغيرات التي تطرأ على تلك الرتب) باعدت من الهدف لانها ظنت ان القضية هي ان تتعدد أنماط الجملة بالقدر الذي يتساوى مع دلالات الجمل العامة . وهو يكشف كذلك عن ان بعض هذه الآراء يعد نمط ما يسمى بالجملة الاسمية (أي: مبتدأ- خبر) (غير فعل)) نمطا شاذا، جعل العربية تتميز بين معظم اللغات، فهذا النمط لا يتضمن فعلا رابطا عندما يكون الاسناد في الحال، على عكس الانجليزية ، مثلا .

أما فيصل صفا نفسه ،فانه يحاول الوصول الى رأي قاطع فيما يخص نمطي الجملة العربية الظاهريين الرئيسيين: النمط المتضمن فعلا ،والآخر غير المتضمن فعلا، وهو ،بعد نقاش مستفيض وبعد استعانة بمعيار وضعه أحد الباحثين الغربيين (٨) للتأكد من فعلية الجملة في لغة ما *، انتهى الى ان الجملة العربية المتضمنة فعلا مسندا هي من نمط $P_1 VSO$ ، أي ان الفعل فيها يأخذ الموقع الاول ،ولو تقدم هذا الفعل اسم . اما عن النمط الآخر الذي لا يتضمن فعلا ،فان فيصل صفا يصل الى انه في الحقيقة من نمط VSO ، من حيث ان الفعل الرابط لم يعد يظهر في البنى المتضمنة اسنادا في الحال .

S.I.Dik:Functional Grammar;North - ٨
Holland Publishing Company,
Netherlands, 1978; pp - 180 - 1

* وهذا المعيار يقضي بأن نحرك من الجملة المبدوءة بالاسم أي عنصر الـ ماقبل والى ما بعد الاسم المبدوء به ، فاذا كان المتحصل غير لحن ،كانت الجملة في هذه اللغة من نمط $P_1 SVO$ ، أي أن الموقع الأول فيها للمركب الاسمي ،وما عدا ذلك تحويلات ، واذا كان المتحصل لحنًا كانت الجملة في اللغة المعنية من

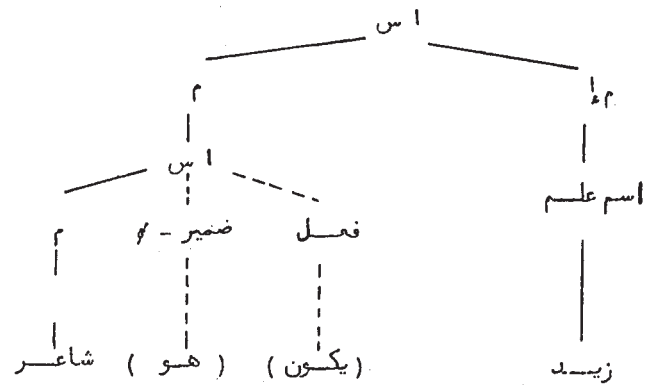
اما مازن الوعر (٩) فقد ذكر سريعا آراء لبعض الباحثين العرب وغير العرب وتصورات تخص رتب الكلمات في الجملة العربية . وفي المحصلة فانه (أي: الوعر) يرى ان ما يسميه هو بالجملة الكونية (والتي تتألف من اسم مسند اليه مبدوء به ومن مسند (غير فعل)) جملة يشد جزأيها الرئيسيين فعل رابط . وعلى الرغم من ان الوعر لم ينظر الى المركبات الاسمية التي بدئت بها المركبة والبسيطة على ان أيًا منها (أي: المركبات الاسمية) يقوم بوظيفة الفاعل ،فانه يبدو متفقا مع التصور السابق القائل: ان فعل الكون (المقدر وجوده) يقع قبل الضمير العائد على ذلك المركب الاسمي (أي: المبتدأ) ، لكنه لا يجعل المركب الاسمي ذاته مسبقا بفعل الكون . انه يرى هذا المركب الاسمي في مثل هذه البنى الكونية مولودا في موقعه ضمن ما يسمى بقواعد التركيب الاسمي ، أي: المكون التوليدي. على ان جعل المركب الاسمي لاحقا لفعل الكون، وفعلا له مولودا ،كذلك بقاعدة في المكون التوليدي ، ليس خطأ ، اذ ليس هنا ما يضطرنا الى ايلاء فعل الكون المركب الاسمي (المبتدأ أو المسند اليه ، كما سماه) ثم ايلاء فعل الكون ضميرا عائدا على ذلك المركب ،فهو يحل بنية مثل :

(٦) زيد شاعر

نمط $P_1 VSO$. هذا هو المعيار وقد أمكن تطبيقه على بعض بنى العربية . هذا وسوف يتبين أن لحن البنية في هذه الحال راجع الى أن الاسم الذي بدأت به البنية واقع في بورتها، وهو مقوقع خارج الجملة البسيطة .

٩- مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ، طلاس للدراسات والترجمة والنشر دمشق ، ١٩٨٧، ص ١٣٣ - ١٤٧ (فيما بعد : الوعر ، نحو نظرية) .

كالتالي :

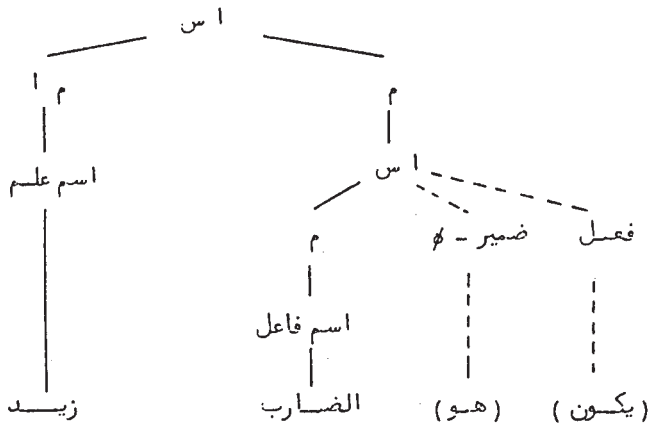


اذ من الملاحظ في هذا التشجير انه لم يعط لمقولة (فعل) سمة محددة ، أي أنه لم يدعها بـ (مسند) كعوامل عند ما عرض لتحليل ما يسمى عند النحاة بالجملة الفعلية ، وكما يجب ان يفعل عند التفريع على مقولة (اس) (أي: اسناد) . فمقولة (اس) تُفرّع عنده الى: (م - م + أو م - م) . كما أنه لم يسند لمقولة (ضمير، وهو هنا (هو)) أية وظيفة وخاصة أنه (الضمير) جاء تالياً لفعل الكون ، وكان يفترض ان تكون وظيفة الفاعل حملاً على الاسنادات التي يكون المسند فيها فعلاً تاماً . هذا علاوة على أنه لا يزودنا بكيفية نظره الى فعل الكون حين يكون بارزاً مخصصاً لزمان الاسناد في الماضي او المستقبل، في حين ان الفاسي الفهري يبرز موقعه بوضوح من البنى التي بدئت بفعل كون ظاهر * ، فقد عدّ المركب الاسمي او الضمير التالي لفعل الكون ، المخصص للزمان والذي يظهر عادة ، فاعلاً ، وصنع الامر نفسه في البنى الكونية التي يكون الفعل الرابط

*من الغريب ان الوعري ينسب للفاسي الفهري أنه يرى التركيب الكوني مؤلفاً من NP - (V) - NP والحق أن الأخير يجعل فعل الكون فيما سماه الجملة الرباطية في بدء الجملة ، هكذا NP - NP - (V) أي أنه ينظر الى الفعل الرابط كأي فعل آخر تام ، ويطلق على ما سمي عند النحاة بالخبر الفضلة الحملية . أمّا ما يدعى بالمبتدأ فهو عنده فاعل فعل الكون .

فيها مقدراً .

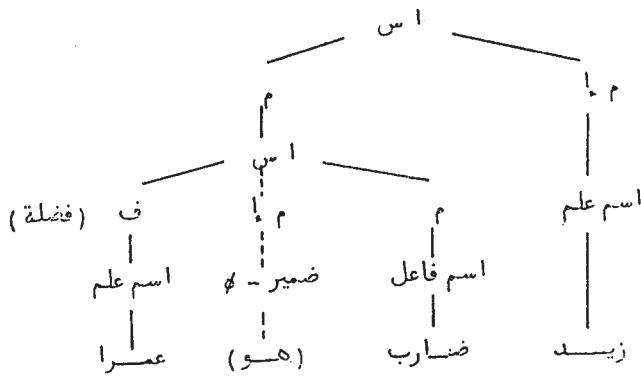
وعلى الرغم من ان الوعر (١٠) يأخذ بالنظرية الشائية لأسماء الفاعلين من حيث هي أسماء وأفعال ، فانه حلل المثال (٨/أ) بابرار فعل الكون والضمير التالي له كما هو ظاهر في (٨/ب) :



غير انه لم يفعل الشيء نفسه عند تحليله المثال (٩/أ) في (٩/ب) :

(٩) أ - زيد ضارب (هو) عمرا

ب -



اذ لم يذكر فعل الكون (يكون) متلوّاً بضمير قبل اسم الفاعل المسند المفعول على الاسناد الثاني .

على اية حال ، ان فعل الكون غير البارز لا يختلف التصرف مع مرفوعه (كما يعبر النحاة) عن أي فعل عادي ، وعليه يكون موقعه غير المصطنع هو ذلك الذي

(١٠) الوعر ، نحو نظرية ص ٢٢٩ - ٢٣١ .

يبقي على نمط خاص للجملة العربية ، أي :
فعل - فاعل .

وللتدليل على ان الجملة العربية ذات
نمطية خاصة مبدوءة بالفعل ، يرى الفاسي
الفهري (١١) ان وقوع الفاعل (في الجمل
التي تتضمن فعلا متعديا) بين الفعل
والمفعول ، ووقوع الفاعل بعد الفعل اللازم
يشيران الى هذه النمطية في الرتبة . وهو
يرى ايضا ان مما يوحي بهذه النمطية في
العربية الفصيحة "عدم امكان اللبس في
الجمل التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول
بدون اعراب بارز" في مثل ، (والامثلة
للفهري) :

(١٠) ضرب عيسى موسى ،

(١١) ضرب موسى عيسى ،

وان ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل في
الجنس والعدد اذا تقدم الفاعل ، وعدم
المطابقة في العدد اذا تأخر ، من مؤشرات
القول بتلك النمطية .

يرى الفهري كذلك انه يمكن ربط
الرتبة في الجملة بالرتبة في المركبات
الاسمية والحرفية والوصفية . الخ . اعتمادا
على ما عرف بنظرية س ، التي تقول ان جل
المركبات لها بنى داخلية متشابهة مكونة
من رأس head وفضلات Complements
ومخصصات Specifiers . فالمركب الاسمي
مثلا ، رأسه الاسم والمركب الحرفي رأسه
الحرف ، والمركب الوصفي رأسه الوصف . من
هنا يرى الفهري ان بالامكان تعميم هذا
المبدأ ليشمل الجملة من حيث ان الفعل
رأسها . هذا ، علاوة على ان افتراض
النمطية يمكن في رأيه من تبسيط قوانين
التركيب الاساسي ، فيقال مثلا :

(١٢) ج (جملة) - تتفرع الى ف (فعل) -

م . س (مركب اسمي)

بدلا من القانون المزدوج :

(١٣) ج ← { ف - م . س }
{

(م . س -) (م . س)

(م . ح (مركب حرفي))

(م . ط (مركب ظرفي))

(م . و (مركب وصفي))

(. . .)

غير انه يحس بان مثل هذه المؤشرات
السابقة غير كاف ليكون دليلا على احادية
هذا الافتراض ، ولذا فانه يقدم تحليلات
لمستويات من البنى الاستخبارية وبنى
الابتداء الخبري ، وغير ذلك ، لتضافر مع
ما سبق .

وقبل ان يشار الى كيفية استدلاله بتحليل
هذه البنى ، لابد من التسليم بان الجملة
البسيطة هي ما تتضمن اسنادا مثبتا ذامسند
اليه واحد ، اي ان الجملة البسيطة هي
المتضمنة لطرفي الاسناد ، أي : المسند اليه
(وهذا خاص بما كان جملة فعلية عند النحاة)
أو المسند اليه والمسند غير الجملة (وهذا
خاص بما كان جملة اسمية عندهم) ، ثم ما
زاد عليهما من فضلات .

اما عن كيفية استدلال الفهري بتحليل
بعض البنى ، فهو يرى (١٢) ان وجود مركبات
اسمية سابقة على الفعل ، لا يعني بالضرورة
وجود نمط آخر للجملة غير الفعلية ، فبعض
بنى الاستخبار (الاستفهام) مثلا ، يتقدم فيها
المركب الاسمي المستخبر عنه من موقع داخل
الجملة البسيطة ، كما في ، (والمثال للفهري) :

(١٤) أ - جاء من ؟ (بنبر من) ،

ب - من جاء ؟

فعلى الرغم من ان (من) سابقة في (١٤/ب)
على الفعل ، الا انها في الاصل مولودة داخل
الجملة البسيطة . بل ان بعض البنى ، التي
رآها النحاة تمثل جملة اسمية ، قد يتأخر
المركب الاسمي فيها على الجملة المعدودة

خبرا مع بقاء هذا المركب مبتدأ ، هكذا :

(١٥) أ - زيد ضربته

ب - ضربته زيد

وهذا مما يقوي فكرة فعلية الجملة العربية، ثم ان ما دعاه النحاة عناصر مقدمة لا يرجح وجود نمط آخر من الجملة غير النمط الفعلي، اذ ان تقديم مثل (زيد) في:

(١٦) زيدا أكرمت

لا يغير من نمط الجملة بسبب أنه مولود داخل الجملة الفعلية البسيطة وانه عين له اعرابه بناء على وظيفته فيها . وما قال النحاة انه مقدم ويحمل علامة الرفع ، في مثل :

(١٧) زيد ضربته .

هو في موقعه المقدم يقوم بوظيفة (زيد) المقدم في (١٦) ، وهي وظيفة خطابية مقامية . هذا علاوة على ان (زيدا) فهي (١٦) ذو وظيفة أخرى ذات صلة بالاسناد في الجملة الاصلية البسيطة ، في حين ان (زيدا) في (١٧) ليس له مثل تلك الوظيفة، بدليل ان وظيفة المفعول قد اسندت للضمير العائد على (زيد) الذي يمكن ان يقع موقع ذلك الضمير العائد ، وعليه فليس لـ (زيد) علاقة مباشرة بهذه الوظيفة، فهو اذن خارج الجملة ، وعليه، يبقى نمط الجملة كما هو . فـ (زيد) في (١٦) عنصر مبدأ * كما يسميه الفهرى ، أما في (١٧)

* التبئير focalisation عبارة عن نقل مركب فضلة من موقع داخل الجملة البسيطة الى موقع البؤرة خارجها، مع احتفاظه بوظيفته و اعرابه اللذين اسندا له داخل الجملة، ويبقى مراقبا لموقعه الفصلي، حيث لا يعود عليه منه ضمير. ينظر : الفاسي الفهرى، اللسانيات

م ١ ص ١١٤ - ١٢٢ .

فعنصر مفكك * *

ان البنى التي عدها النحاة القدمات لاحنة لان الخبر واقع فيها جملة طلبية لتقوى القول بأن البدء بالفعل هو نمط الجملة العربية .

مثل هذه البنى ليست ، في الواقع ، لاحنة لانها مبدوءة بمركبات اسمية مسند اليها ومتلوة بجملة خبر فعلية . فالامثلة :

(١٨) أ - الضيوف ، أَكْرَمَهُمْ

ب - ان الذين قتلتم امس سيدهم

لاتحسبوا لي لهم عن ليلكم ناما

لأتعدّ فيها الجمل الموسومة بخطين جمل اخبار فعلية ، والنحاة انفسهم لا يسيغون مجيء الخبر ، في بعض الاحيان ، جملة طلبية (١٣) والحق ان هذه الجمل سليمة نحويا من غير تأويل ، في تحليل آخر مغاير لتحليل النحاة القائم على تقدير الحذف ، فكل من (الضيوف) و(الذين قتلتم امس سيدهم) مركب اسمي واقع خارج الجملة المعدودة خبرا ، فاذا كان الامر كذلك عادت هذه البنى جملا فعلية على الحقيقة . هذه المركبات الاسمية

* * التفكيك dislocation عملية تذكر ضمن ما يسمى بنحو الخطاب ، اي الكلام السبذي يقتضيه المقام . والمفكك عنصر اسمي يولد أصلا في بؤرة البنية خارج الجملة البسيطة، وغالبا ما يأخذ حالة الرفع بسبب نحو الخطاب، ولا بد ان يربط هذا العنصر ضميرا داخل بنية الجملة البسيطة . حتى نحاتنا القداماء لم يعدوا امثلهذا عنصر امقدا ، واطلقوا عليه مبتدأ . ينظر الفاسي الفهرى، اللسانيات ١ ص ١٢٨ - ١٣٣ .

(١٣) ينظر، مثلا: ابن هشام المغني ص ٨٠ - ٨١ في تأويل بعض الشواهد التي جاء فيها ما يسمونه بجواب (اما) الشرطية التفصيلية خاليا من الفاء ويصرون على ان الفاء محذوفة بحذف الخبر الذي هو خبري .

شبه الجملة الى متعلق، قدره بعضهم بـ (كائن) وقدره آخرون بفعل كـ (استقر)، بمعنى ثبت. غير ان الموقع الذى تصوره النحاة - عموماً - للمتعلق، وعدوه الخبر الحقيقي، كان تالياً للمبتدأ، اعتماداً على ان نمط مثل هذه الجمل مبدوء فيه بالمركب الاسمي. فبنية مثل :

(١٩) محمد في البيت،

هي، في تحليلهم :

(٢٠) محمد (كائن - هو) في البيت .

ان تصور موقعه على هذا النحو متسق مع اقتناعهم بوجود نمطين للجملة العربية، ويبدو ان ما حفزهم على البحث عن متعلق أن ما سموه بالمبتدأ لاتربطه بما سموه بالخبر (شبه الجملة) أية رابطة شكلية ملحوظة، اذ وجدوا ان ما سموه بالخبر المفرد يرتبط بالمبتدأ برابطة التطابق في الاعراب على الاقل . وربما كان ممّا يقوّي القول بفكرة الفعل الرابط (المقدر) عند الاسناد في الحال (وهي فكرة تعطي للجملة العربية - عموماً - نمطاً واحداً هو النمط المبدوء بالفعل متلواً بالفاعل) - الاستثناس بما في الانجليزية التي تُبرز فعل الكون الرابط في كل أزمان الاسناد . ابراز مثل هذا الفعل يبقي الجملة في الانجليزية - على نحو مماثل - ذات نمط خاص هو المبدوء بالمركب الاسمي، والمتلّو بالفعل .

ان القبول بفكرة أن فعل الكون يسبق فاعله لايعني بالضرورة الحكم بالصحة على كل ما قد يتم من تحليلات، فبنية مثل :

(٢١) محمد أبوه قادم ،

يستقيم تحليلها حسب تصور الفاسي الفهري (١٧) الذي يرى ان (محمد) واقع في بؤرة البنية، وهي موقع خارج الجملة البسيطة التي يراها مبدوءة بفعل الكون المقدر (يكون).

(١٧) اللسانيات ١ م ص ١١٢ - ١١٤

المبدوء بها تنتمي اذن لبنية اكبر من الجملة البسيطة يطلق عليها - عند بعضهم - (١٤) - "الكلام" ويرمز لها - عند آخرين (١٥) - بـ "ج" او "خ"، وهو رمز تشير فيه ج الى الجملة البسيطة، وتشير الفتحات فوقها الى ما كان زائداً على العناصر الاساسية المؤلفة للجملة، والتي هي: الفاعل والفاعل والفضلات . وعليه يكون وجود هذه المركبات الاسمية غير تابع لنحو الجملة، وانما لما يسمى بنحو الخطاب، من حيث كان وجودها لغاية مقامية خطابية، لا لغرض أداء وظيفة نحوية حملية في الجملة البسيطة .

وحملنا على عدم تجويز جمهور النحاة تقدم الفاعل على فعله - مع بقاء حمل الاسم المتقدم لوظيفة الفاعلية - لسم يقولوا بجواز تقدم ما دعوه باسم فعل الكون الناسخ عليه، ومن هنا عد المركب الاسمي أو الضميرى (المبتدأ) التالي لفعل الكون البارز اسماً لهذا الفعل، وهو - كما سبقنا الاشارة - اطلاق مقارب في معناه لوظيفة الفاعلية . بل ان النحاة اشاروا (١٥) الى وظيفة الفاعل في مثل هذا المركب المسند اليه، وكذلك الى وظيفة المفعول في المركب الاسمي الذى يعد خبراً لفعل الكون. ومهما يكن، فان النحاة القدماء احسوا (١٦) بحاجة الجملة الى رابط فعلي او شبهه، حين وجدوا ان الخبر (او الفضلة الحملية) تقع ظرفاً او جاراً ومجروراً، اذ قالوا بحاجة

(١٤) ينظر: ابن هشام المغني ص ٤٩٠، وملز

الوعر، نحو نظرية ص ٢٥ - ٣٤

(١٥) الفاسي الفهري، اللسانيات ١ م ص ١١١ - ١١٧

(١٦) محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦ م): حاشية

الصبان على شرح الاشموني، مجلدان، دار

احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي

(غير مؤرخ)، م ١ ج ١ ص ٢٢٦ . (فيما

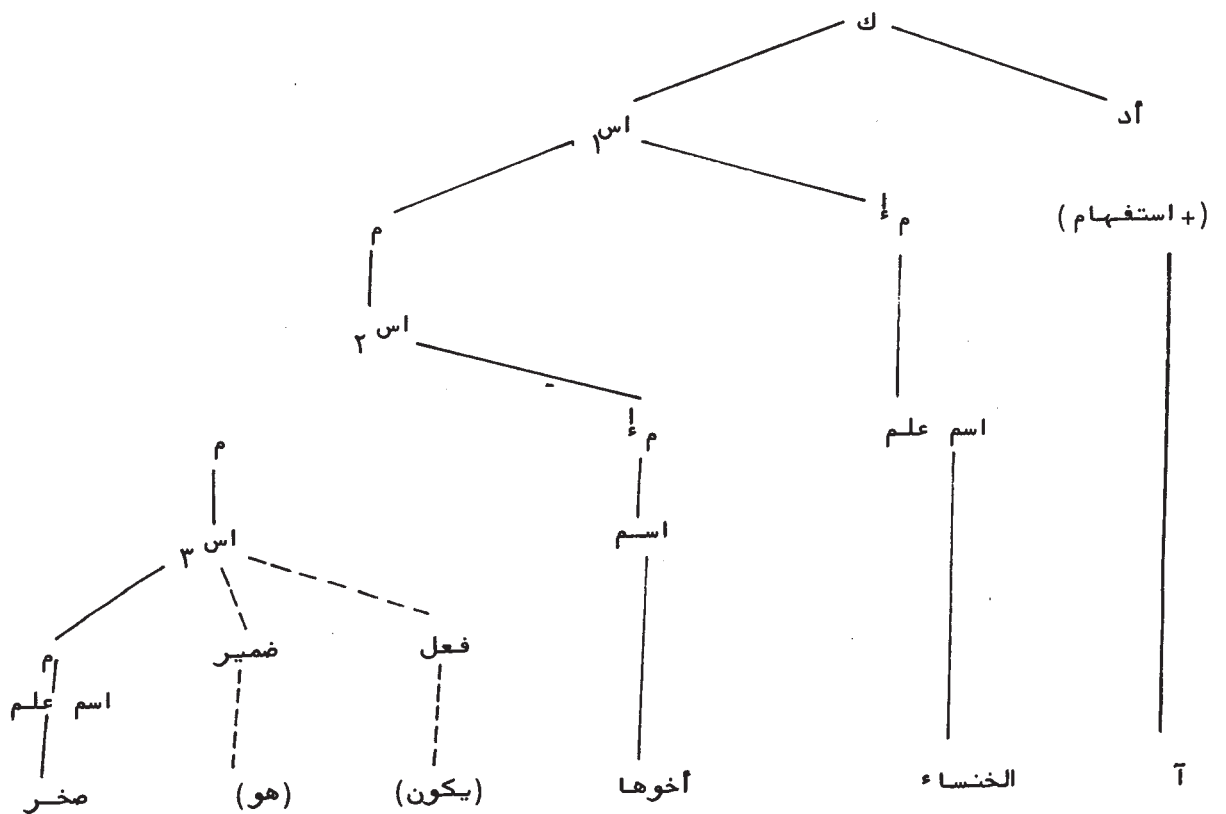
بعد : الصبان، حاشيته .)

```

graph TD
    J[ج] --- B[بؤ]
    J --- Ch[چ]
    B --- MS1[م س]
    MS1 --- MM[محمد]
    Ch --- WM[و م]
    Ch --- MS2[م س]
    Ch --- F[ف]
    WM --- Zamir[ضمیر]
    Zamir --- Gh[غ]
    MS2 --- Qadam[قادم]
    F --- Abuh[ابوه]
    Abuh --- Fa[فا]

```

(२३)



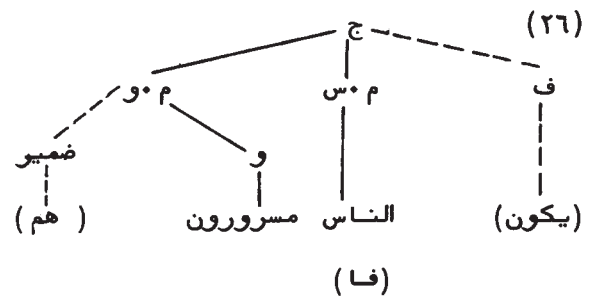
100

هي المعبر عنها بالمقولة (٣١)، وهذه الجملة لا تتضمن إلا ضميرا واحدا، ولهذا كان التحليل على هذا النحو محتمل الضعف . ان تضمن بنية الجملة البسيطة لضمير واحد يؤكد ان هناك بؤرة واحدة فقط، وهذا التابع يبرز ان تحليلا آخر مشابهة لتحليل الفاسي الفهرى في (٢٢) أقرب الى الصحة .

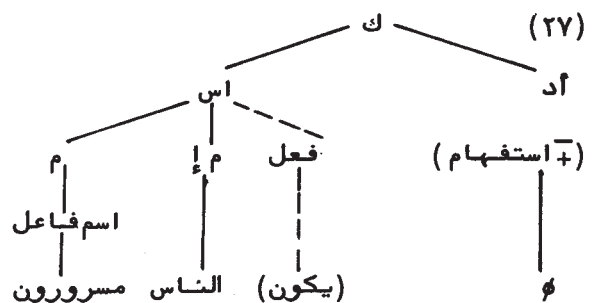
ان شغل فعل الكون موقعا بعد المسند اليه وقبل مادعاة الوعر بالمسند، كما ورد في (٨) - يعني أننا نجعل منها (أي (٨)) بنية مفككة، أي أن (زيدا) واقع في البؤرة خارج الجملة البسيطة، ومع هذا فان التحليل الوارد في (٨) يعد (زيدا) داخل الجملة بدليل تفريعه (اس) الى مسند اليه (هو: زيد) ومسند. ولما كان معدودا داخل الجملة، فقد كان من الأولى ان يقع فعل الكون قبل (زيد)، وبالتالي يكونون تحليل جملة مثل :

(٢٥) الناس مسرورون ،

كالتالي :



ويكون باستخدام المصطلحات التي اعتدبها الوعر كالتالي :



على ان الفهرى يشير (١٩) الى ان مسألة تحمل الفضلة الحملية لضمير يقوم بوظيفة الفاعل - كما يذكر النحاة القدماء (٢٠) - تحليل قد يؤدي الى عدما يسمى بالمبتدأ في الجملة البسيطة عنصرا واقعا في بنية مفككة ، ويراقب ضميرا داخل اسقاط الجملة البسيطة المكونة من الفضلة الحملية المشتقة وفاعلها . غير أنه (أي: الفهرى) يتفق مع النحاة في تحليل آخر في عدّ مثل :

(٢٨) أخوك صابر

بنية بسيطة ، أي غير مفككة ، من حيث كان العائد الذي تتحملة الفضلة الحملية غير بارز في البنية التركيبية . وهذا يعني أنه ضمير فارغ تقتضيه البنية الوظيفية لا البنية التركيبية ، أي أنه لا تأويل له على المستوى الصوتي والدلالي" في السياقات التي لا تستوجب بروزه " .

قد يقال هنا: اذا كان فعل الكون الرابط ، وغيره من أفعال ناسخة من طبقته، لا يظهر الا حين يكون الاسناد معين الزمان مضيا أو استقبالا، ويختفي عند الربط في الحال - فلم يظهر اذن لفظ (ليس) ، والسدى عده بعض النحاة فعلا ناسخا، على الرغم من أنهم قالوا ان (ليس) لنفي اتصاف المبتدأ بالخبر في الحال ؟ ان من يطرح مثل هذا التساؤل محق، اذ هو تساؤل يصدق القول ان فعل الكون لا يبرز الا كما ذكر ، وأن (ليس) هذه ليست الا أداة نافية ، وأنه يفترض بفعل الكون أن يشغل موقعا بعدها ، ولربما كان هذا (أي: كون النفي بها واقعا في الحال) السبب الذي يجعل الخبر يحمل علامة النصب ، وكأن فعل الكون بارز بعدها ، اذ

(١٩) اللسانيات م ٢ ص ٢٧ - ٣٠ - ٤٩

(٢٠) بهاء الدين عبد الله بن عقيل (٧٦٩هـ)

شرح ابن عقيل، مجلد ١، بتحقيق: محمد

محيي الدين عبد الحميد، ط ٢، م ١ ص ٢٠٥ - ٢٠٦

• **مَعُودٌ عَلَيْهِ بِضْمِيرٍ •**

هذا ، والربط بالضمير في العربية
يحكمه في العادة - كما يوضح الفهرى (٢٤)
مايلي :

١ - ما يدعى بسلامية العلقّ الوظعلة)، وهي:
 فا < مف < ح مف،

أى أن الفاعل يسبق في التركيب المفعول
وهكذا ،

٢ - ما يدعى بـ سلمية المربوطات، وهي :
شجرة < عائد < عائد مبارك

فالشغرة (التي هي الضمير المحذوف غير المستتر). يبحث أولا عن سابقها أو مرجعها ، فعن سابق العائد (الذى يكون إما لاصقة ضميرية واما ضمأى: ضميرا مستترا ليس له تمثيل صوتي) ، ثم يبحث أخيرا عن سابق العائد المبأر (وهو الضمير المنفصل) ،

٣ - حين يكون هناك لواقض ضميرية (أى :
ضمائر متصلة) تكون قراءة الضمائر

وسوابقها تناظرية، أى يتم الربط مـمـع
السوابق تناظريا، أى الاقرب والابعد للابعد،

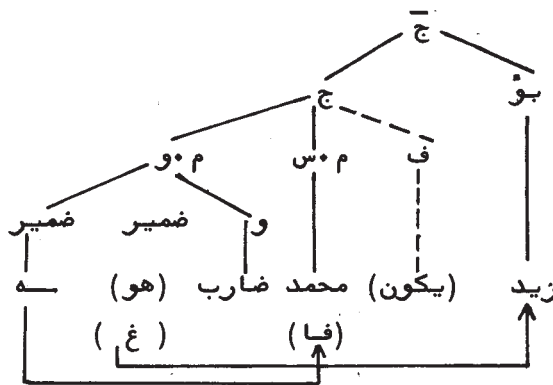
وحيث يكون هناك ضماير مباررة أو شغرات يكون الربط تقاطعيا، أي: الاول للاول، وهكذا

٤ - الاخذ بمبدأ القرب الذى يقول: بأن
سابق المربوط (غير المبار) هو السابق
الاقرب، في حين يكون سابق المربوط
للمبار ليس هو الاقرب .

بناءً على ما مضى، واستناداً الى عدم
مجيء فاعل الفضلة الحملية - كما في (٣٠/أ)
اسما ظاهراً، كان لابد من ارتباط الاسماء
بضمائر على نحو تناظري - كما يبين
المشجر (٣٤) - لاتقاطعيها، كما يلي:

(٢٤) اللسانيات م ص ١٢٤ - ١٣٢

(۳۶)



بناءً على التحليل السابق تكون بنية (٣٠/ب) لاحنة، وهو ما يقول به البصريون لأن الفضلة الحملية (ضارباً) لاتطابق (هند) في الجنس، وهذا يعني قراءة تقاطعية عند ربط الضمائر بمراجعها. وعليه، فقد كان يجب أن تكون البنية لتصح كالتالي:

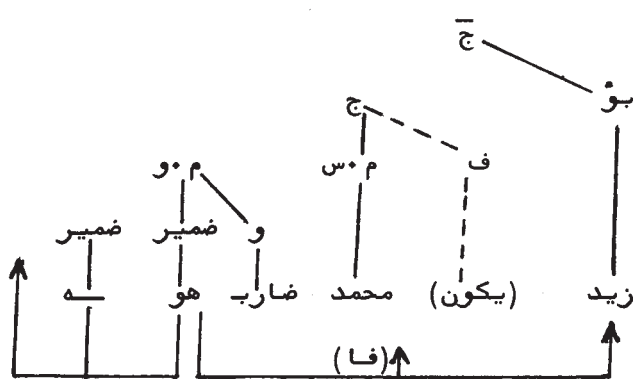
(۳۷) هند زید ضاربها •

أما فيما يخص البنية (٣١) فإن شأنها يخالف البنية (٣٠/أ) مثلاً، خلافاً قليلاً من حيث أن كلا من (زيد) و(محمد) في الأولى يمكن عده واقعا في بؤرة بنيته، ومن قبل أن الجملة البسيطة المؤلفة من الفعل والفاعل والمفعول تتضمن ضميرين: يربط أحدهما (زيد)، والآخر يربطه (محمد) . ومما تجدر ملاحظته هنا أن هذا التحليل يجعل من (زيد) في (٣٠/أ) و(٣١) مضروباً لاضارباً فاضمير فاعل الفعل (يضرب) في (٣١) يربطه (محمد) في حين يربط (زيد) ضمير المفعول به المتصل . أما بنية (٣٠:أ) فإن (محمد) فيها يربط الضمير الفارغ فاعل الفضلة الحملية، في حين لا يمكن أن يربط العنصر الواقع في بؤرة هذه البنية (وهو: زيد) هذا الضمير الفارغ لأنه يمتنع أن يربط العنصر المفكك ضميراً فارغاً. في الفضلة الحملية

(وہی ہنا: ضارب) کما سبق التحلیل •

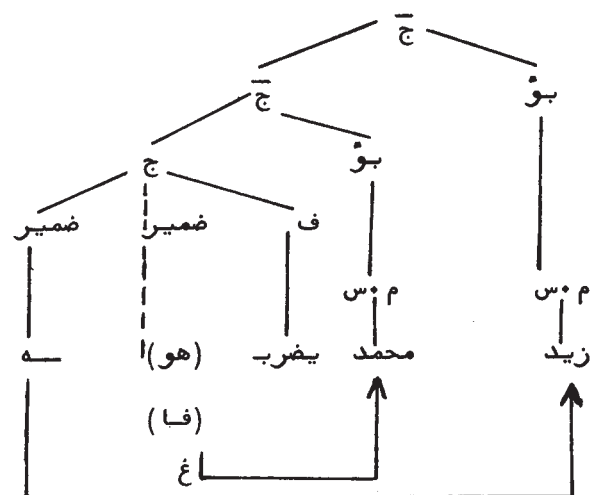
وعليه فان (زيذا) في (١/٣٠) يربط الضمير
الممتلىء المتصل القائم بوظيفة المفعول
(أو المضاف اليه على التدقيق) في (ضاربه)

موقع الضمير المنفصل في الاصل انما هو
بعد الوصف(ضارب) مباشرة ، الامر الذى يجعل
ربط الضمائر تقاطعيا ، كما يفترض من هنا
يكون ظهور الضمير المنفصل في نهايةبنى
ذات العلاقة من قبيل التأخير الواجب، وذلك
لان الضمير المتصل بـ(ضارب) لا يمكنه ان يظهر
منفردا، فهو بحاجة دائما الى ما يعتمد
عليه . ويمكن ايضا ما سبق من تحليل
كما يلي :



ومن البنى التي بحث النحاة القدماء فيها في سياق ما يدعى بالجملة الاسمية، تلك التي تبدأ بمركب وصفي (وصف مشتق) مسبوق باستفهام أو نفي، أو غير مسبوق ويمكن التمثيل لذلك بالتالي:

(٢٦) سورة مريم (١٩) ، آية ٤٦

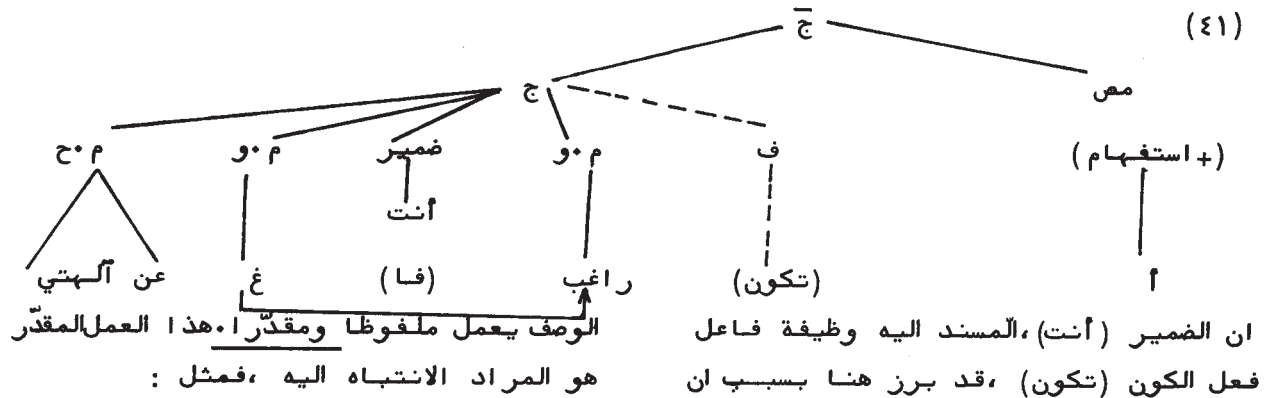


(٢٥) ينظر: الفاسي الفهري، اللسانيات م ٢ ص ٤٧-٤٨

المرفوع به فاعلا سدمسّد الخبر. ولما كانت
الجملة ذات خبر كوني، أو لما كانت بعبارة
الفاسي الفهري (٢٨)، جملة رابطة، فإن
التحليل يكون بناء على الاحتمال الاول

(٢٧) محتملة لتقديم (راغب)، وتأخير
(أنت) بشرط تطابق الوصف مع المركب
الاسمي في العدد (والجنس بالطبع)، ومحتملة
كذلك لعدالوصف مبتدأ والمركب الاسمي

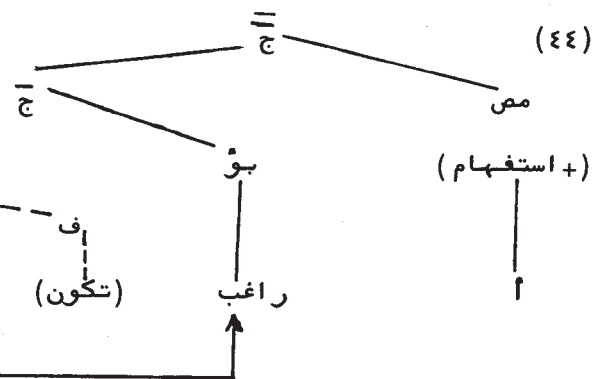
كالتالي :



(٤٢) أكنت راغبا أنت عن آلهتي ؟
لكان ظهور الضمير المنفصل لأجل وظيفة
أخرى غير الفاعلية، هي الوظيفة الخطابية
المؤداة بما يسميه النحاة بالتوكيد. هذا
التحليل (أي: عدّ الضمير أو الاسم الظاهر
صالحا لان يعمل فاعلا لفعل الكون المقدّر)
تقوّيه فكرة النحاة بعدّ الاسم الظاهر بعد
الوصف المعتمد على نفي أو استفهام فاعلا
سادّا مسدّد الخبر حين قالوا (٢٩) بـ أن

(٤٣) أفي الدار زيد؟
عدّوا فيه (زيدا) فاعلا للوصف المقدّر (كائن) .
ولربما كان النحاة محقين في أنهم رجحوا (٣٠) ان
يكون (أنت) في هذا الشاهد بالذات (أقصد (٤٠))
فاعلا للوصف، فلا يكون هذا الضمير بالتالي فاعلا
أجنبيا .

على أن هناك افتراضا آخر قائما، ألا
وهو عدّ (راغبا) عنصرا منقولا من موقعه داخل
الجملة الى موقع البؤرة خارجها، وبالتالي
يكون التحليل كالتالي :



(٢٨) اللسانيات م ٢ ص ٤٧
(٣٠) ينظر، مثلا : ابن عقيل، شرحه ص

(٢٧) ينظر، مثلا : ابن عقيل، شرحه م ص ١٨٨ - ١٩٩
(٢٩) ينظر، مثلا : الصبان، حاشيته م ص ١٨٩

مثل هذا التحليل مستند الى القول بالافتراض الرابطي أو الكوني في مثل هذه البنية . تماما كما ان القول بنقل (راغب) الى موقع بعد فعل الكون (التحليل (٤١)) مستند هو الآخر الى هذا الافتراض نفسه . غير انه ليس هناك ما يقطع بالموقع الذي نقل اليه (راغب) : أهو موقع البؤرة خارج الجملة (أى: قبل فعل الكون المقدّر) أم هو موقع داخلها بحيث يكون التقديم من قبيل ما أطلق عليه الفاسي الفهرى (٣١) بـ "الخفق" إذ تتقدم الفضلة محليا فلا تتجاوز فعل الجملة مثل هذا التقديم (الخفق) انما يعالج ضمن قواعد الاسلوب لقواعد الجملة أو الخطاب كما يذكر الفاسي الفهرى .

لكن ماذا عن جعل النحاة (٣٢) المركب الاسمي أو الضمير فاعلا للوصف الذى يرونه عاملا عمل الفعل الصريح، ومتصرفا تصرفه من حيث بقاء الفعل في حالة افراد اذا تلاه فاعله الظاهر ؟ ان الوصف فضلة على أية حال ، على الرغم من قبولنا بتضمنه حملا وخاصة حين يكون فاعله ظاهرا بعده . ولقد أحس البصريون بضعف الوصف، لكنهم فهموه ضعفا عن القيام بوظيفة المبتدأ، والقيام بوظيفة الفعل في آن واحد باعتبار ان كلا منهما رأس الجملة ، ومن هنا اشتروا أن يكون الوصف معتمدا على نفي أو استفهام ظنا منهم ان هذا الاعتماد مما يقوى في الوصف عمل الفعل . هذا الضعف ناجم عندهم من كون الوصف منكرا ، والمنكر لا يصلح

(٣١) الفصانيات م ١ ص ١٢٣ - ١٢٨

(٣٢) علي بن محمد الاشموني (ت ٩٠٠هـ) : شرح الاشموني على ألفية ابن مالك (ضمن كتاب حاشية الصان) دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي ، القاهرة (غير مؤرخ) ، م ١ ج ٢ ص ١٩٠ - ١٩٢ . (فيما بعد : الاشموني شرحه) .

للابتداء به الا اذا أفاد، وحتى يفيد قالوا باعتماده حتى تعم النكرة . غير انهم لم يلتفتوا الى ما في القول بابتدائية الوصف من التناقض مع البحث عن فاعل له ، اذ يفترض أن المبتدأ مسند اليه ، وأن الفاعل مسند اليه كذلك ، فكأن البنية - استنادا الى هذا التحليل - في مثل هذا الشاهد مؤلفة من مسندين اليهما ولاخير ، أو بمعنى آخر ، لا وجود لفضلة حملية .

ان عدّ بنية مثل (٤٠) على أنها جزء من جملة رابطية وقع فيها الضمير (أنت) فاعلا لفعل الكون المقدّر، مع تقديم الفضلة الحملية ، مما يمكن من الخروج من التناقض المشار اليه . غير أن مما يعين على هذا أيضا أن نرفض القول ان الوصف مبتدأ احتاج الى فاعل سدّ مسدّ الخبر ، وأن نستبدل به فهما آخر هو أن الوصف فعلي ، وأنه في موقعه كالفعل . وبناء على واحد من هذين الاقتراحين لا يبقى أى معنى لشروط اعتماد الوصف على النفي أو الاستفهام .

على أن النحاة يرون (٣٣) أن هذا الاعتماد يكون لغرض آخر غير تصحيح الابتداء بالوصف انه لتقريب الوصف من الفعلية ، وهذا هو ما سبقت الإشارة اليه من النحاة بضعف الوصف عن أن يقع في موضع الفعل المبتدأ به في الجملة . هذا التقريب انما يقع بالاستفهام ، مثلاً، لان الاستفهام انما يتكون عن الاحداث . والرد على هذا قد يأتي من جهتين : أما الاولى ، فكثيرا مايلي اداة الاستفهام أو النفي الاسماء وايلاء الاسماء مثل هذه الادوات يؤدي الى اختلاف الدلالة الخاصة والعمامة للاداة او بتعبير الوعر (٣٤) ، الى اختلاف "المعنى المحدد"

(٣٣) الصبان ، حاشيته م ١ ج ١ ص ١٩٢ ، والاشموني

شرحه م ١ ج ١ ص ٢٩٣

(٣٤) نحو نظرية ص ١٦٣ - ١٦٤ .

و"المعنى العام" عنهما عند ايلاء الافعال لها (٢٥) . ففرق في دلالة الاستفهام بين البنيتين :

(٤٥) أ - "أنت قلت للناس اتخذوني..." (٢٦)

ب - أقلت للناس...؟

فالشك في (أ/٤٥) واقع على (أنت) استغرابا لانه ليس ممن يقع منه ذلك القول، أما القول ذاته فواقع لامراء . أما في (ب/٤٥) ، فان الشك واقع على القول نفسه .

وأما الجهة الاخرى من الرد على القول بحصر الاستفهام بالاحداث ، فهي أن تلو الفعل لاداة الاستفهام أو النفي يختلف عن تلو الوصف لاحداهما ، فالبنيتان :

(٤٦) أ - أراغب أنت عن آلهتي ؟...

ب - أترغب عن آلهتي ؟...

يقع الشك في (أ/٤٦) منهما على ذات قامت فيها الرغبة لاعلى سبيل التجدد، أما الشك فواقع في (ب/٤٦) على الحدث (ترغب) باعتباره أمرا اعتياديا متجسدا أو حقيقة ، أو مسوقة سوق الحقيقة .

مثل هذه المناقشة قد ترد مقصودا بها الى اضعاف القول بفعلية الوصف وبقيام المركب الاسمي بعده بوظيفة فاعل ذلك الوصف . غير أنها قد تبدو مناقشة غير كافية اذا تذكرنا أن النحاة يقولون ان الوصف يتصرف تصرف الفعل - كما سبق - الاشارة . لكن قول النحاة هذا يبقى في اطار الممكن في حال تقدم الخبر (الفضلة الحملية) على المبتدأ أو بتعبير آخر أدق،

(٢٥) عبدالقاهر بن الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) :

دلائل الاعجاز ، بتصحيح وتعليق : محمد رشيد رضا ، نسخة مصورة عن الطبعة الثانية سنة ١٣٣١ هـ ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة ص ٨٧ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٣ (فيما بعد : الجرجاني ، الدلائل) .

(٢٦) سورة المائدة (٥) ، آية ١١٦ .

على فاعل فعل الكون غير الظاهر . هذا اذا كنا ممن يأخذ بشواهد النحاة الشعرية كلها اما اذا كنا ممن يضعفها ولا يستدل بها لجهل قائلها ، فليس من شيء يثبت ان الوصف ، المتلو بالاسم أو الضمير ، يتصرف كالفعل ببقائه في حال افراد ، وعليه يكون الرأي الذي يؤخذ به هو ان الوصف الواقع خبرا (فضلة حملية) يجوز له أن يتقدم .

وان مما يقوى الاخذ بالافتراض الرابطي في مثل هذه البنى - ولكن من غير قطع - أحد الشواهد التي يذكرها النحاة في هذا السياق (٣٧) وهو : (٤٧)

غيرلاه عداك فاطرح اللهو ولا تغتر ربعا رض سلم

فقد وقعت فيه أداة النفي كلمة (غير) التي هي في الوقت نفسه مما يتصرف تصرف الاسماء وتحمل الاعراب المفترض للاسم المنفي بها فاذا كنا نرفض أن نطلق على الوصف بأنه مبتدأ ، كما سبق بيانه ، فلا يجوز ، بالتالي ان نجعل من (غير) مبتدأ ، وعليه تكون (غيرلاه) فضلة حملية . وهكذا يمكن حمل كل شواهد النحاة على هذا ، أي على ان الوصف فضلة حملية مقدمة محليا ضمن جملة بسيطة ، وان هذه الفضلة تلتزم الافراد في حال تقديمها . اما اذا كنا مرة أخرى غير آخذين بشواهد النحاة للسبب المذكور آنفاً ، فانه لا يبقى بين أيدينا غير الآية المذكورة التي لا إشكال في فهمها على أساس تقديم (راغب) فيها باعتباره فضلة حملية . واما بقاء مثل هذه الفضلة مفردة بالتقديم ، بصرف النظر عن عدد المسند اليه ، فلا حجة تسنده ، بعد اطراح شواهد النحاة الشعرية .

(٣٧) ينظر ، مثلاً : الاشموني ، شرحه م ج ١ ص ١٩٠ -

١٩٢ . ومما يذكر ان الشواهد الواردة .

باستثناء الآية (أرغب ...) والبيت المنسوب

لابي نواس ، مجهولة القائل .

بعد النظر في ماسبق من مسائل يبقى ما سماه النحاة جملا اسمية مع وجود ما يدعى بالافعال الناسخة ،ك(كان) واخواتها والحروف الناسخة ،(انّ) واخواتها ،وتأسيسا على ما ذكر من عدّ المبتدأ فاعلا لفعل الكون المقدر ،فان ما عدّه النحاة اسما لـ(كان) ،مثلا، ومشتقاتها في الماضي والاستقبال - هو من الناحية التركيبية الوظيفية فاعل لذلك الفعل، وعليه لا يجوز تقدم الفاعل على فعل الكون مع بقائه قيامه بوظيفة الفاعل. على ان النحاة تحدثوا (٣٨) عن جواز توسط الخبر (الفضلة الحملية) بين الفعل واسمه (فاعله) وتقدم الخبر على الفعل الناسخ ليقع في موضع البؤرة كما في :

(٤٨) كان نبيلاً محمد

(٤٩) كريماً كان خالد .

غير انه مما تجدر ملاحظته أن النحاة عدوا (٣٩) مثل :

(٥٠) قائماً ما زال زيد، و

(٥١) أكرمهُ شاكرًا مادام

بنى لاحنة بسبب تقديم الخبر على (ما) النافية أو المصدرية التي تمنع وصول عمل ما بعدها لما قبلها ،في حين عدّ مثل :

(٥٢) ما قائماً زال زيد، و

(٥٣) أكرم محمدا ما شاكرًا دام

بنى نحوية صحيحة ،عند أكثر النحاة .

ويبدو أن تقدم ما يسمى بالخبر على الافعال الناسخة ،مسبوقة بأداة نافية مثل (ما) كما في (٥١) ،غير ممتنع وليس بالتالي لحنًا ،فليست (ما) هذه من الادوات المصدرية التي تمنع أن يسبقها شيء من عناصر الجملة البسيطة ، أي ليست - في تعبير النحاة - من الادوات التي تمنع أن

يعمل ما بعدها فيما قبلها ،فأثر النفي الذي تحدثه (ما) في (زال) ،أوما أشبهه ،كالأثر الذي تحدثه (لم) ،مثلا. ومع ذلك فانهم لم يمنعوا تقدم الخبر على الفعل الناسخ مسبقا بـ(لم) ،كما في :

(٥٤) قائماً لم يزل زيد.

ان الاعتراض على تجويز النحاة توسط الخبر بين (ما) النافية والفعل الناسخ ،كما في (٥٢) ،له ما يسوغه ،ذلك أن دلالة النفي في (٥٢) واقعة على (قائم) في حين هي في مثل :

(٥٥) ما زال محمداً قائماً

واقعة على (زال) ليفيد ذلك استمرار اتصاف المبتدأ بالخبر ،كما يقولون. ولو رجعنا الى البنية (٥٠) التي عدّت لاحنة ، والبنية (٥٤) المصححة ،لوجدنا أن النفي فيهما استمر واقعا على (زال) و(يزال) وباستمرار نفي مثل هذا الفعل ،يتحقق الشرط الذي قالوا به لعمل بعض أخوات (كان) في حين لا يتحقق الشرط المذكور بوقوع الخبر بعد الاداة النافية ،وعليه فانه سواء أكان النافي (ما) أم غيرها ،فان سبق الخبر (الفضلة الحملية) للفعل ،منفيا ،غير لحن ،لانه يحل في موقع البؤرة خارج الجملة . أما سبق الخبر الفعل ليقع بعد الاداة النافية فيبدو لاحنا اذا كنا نتبع النحاة فسي اشتراط سبق النفي لبعض أخوات (كان) .

أما من سبق الخبر (ما) المصدرية الظرفية ،فان صحة منع النحاة له متأتية من أن الخبر المنصوب اذا قدّم الى موضع البؤرة قبل (ما) هذه ،فلا يعود قادرا على الاحتفاظ بأعرابه الذي استحقه بوجوده ضمن اسقاط الجملة البسيطة ،ذلك أن (ما) هذه من الادوات المصدرية ،من هنا يكون توسط الخبر بين (ما) المصدرية هذه والفعل الناسخ غير ممتنع (على عكس ما قلناه عن توسطه بين (ما) النافية والفعل الناسخ) ،وذلك لان

(٣٨) ينظر ،مثلا : ابن عقيل ،شرح م ١ ص ٢٧١ - ٢٧٤

(٣٩) ينظر ،مثلا : ابن عقيل ،شرح م ١ ص ٢٧٥ - ٢٧٧

علاقة التضام بالتلازم بين ما يسمى (ما) المصدرية والفعل ، لايلغيها توسط الخبر بينهما .

أما فيما يتعلق بالجمل الاسمية المنسوخة بـ (ان) وأخواتها ، فقد أشار النحاة الى ضرورة التزام الترتيب المعهود في مثل هذه البنى ، وعدم جواز تقديم الخبر على الاسم الا اذا كان الاول شبه جملة . ان هذا النوع من الجمل لايعسر ادخاله ضمن نمط الجملة العربية الذى يبدأ بالفعل ، اذ هو (أى: النمط) متحقق هنا . قد يقال فسي مثل :

(٥٦) ان محمدا قادم / أوفي البيت / أو عند صديقه .

ان (محمدا) ، المسند اليه ، لا يصلح أن يكون فاعلا لفعل كون مقدر كما صلح ما يسمى بالمبتدأ في مثل :

(٥٧) محمد قادم من حيث ان (محمدا) في (٥٦) حامل لاعراب النصب اذ يفترض بالفاعل النجوى أن يحمل علامة رفع من حيث كـ لـ ان هناك ارتباط بين الوظيفة النحوية الحملية والاعراب ، فكيف يصدق اذا أن يقال ، في هذا النوع من البنى (أى كبنى (٥٦)) ، انه من نمط فعلي ؟

قد يكون القول بالتفكيك قادرا على سلك بنية مثل :

(٥٨) "ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى اهلها . . . " (٤٠)

في عداد الجمل المبدوءة بفعل اذا ما عُدنا لفظ (الله) عنصرا مفككا يربط ضميرا داخل الجملة البسيطة ، وهذا الضمير هو فاعل الفعل (يأمر) . هذا العنصر المفكك يقع خارج اسقاط الجملة بناء على هذا القول وهذا من شأنه أن يمكننا من القول ان اسقاط الجملة (ج) يبدأ بالفعل .

(٤٠) سورة البقرة (٢) ، آية ٦٧

غير أن هذا التحليل قد يبدو غير موات في بنى أخرى مشابهة لـ (٥٨) ومبدوءة بالحرف الناسخ ، على الرغم من وجود ضمير متضمن فيما يسمى بجملة الخبر الفعلية يربطه لفظ (الله) ، أو العنصر المفكك ، على سبيل العموم ، كما في :

(٥٩) أ - ان الله عبدناه / نعبده ،

ب - انت نتوكل عليك .

مثل هذه البنى تعدّ لاحنة في نظير أخرى تعدّ نحوية من مثل :

(٦٠) أ - الله عبدناه / نعبده

ب - أنت نتوكل عليك .

وينظر اللحن في (٥٩) اللحن في البنـى التالية :

(٦١) أ - كان الله عبدناه / نعبده ،

ب - كنت نتوكل عليك .

كما ينظر سلامة البنى في (٦٠) سلامتها في البنى التالية :

(٦٢) أ - الله كنا عبدناه / نعبده ،

ب - أنت كنا نتوكل عليك .

ويمكننا أن نفسر لحن (٥٩) وسلامة (٦٠) بالنظر الى الخصائص الاحالية التي تجعل مراقبة المراجع لضمائرها فيما يدعى بالجملة الاسمية البسيطة وفي الجمل البسيطة المبدوءة بما يسمى بالافعال الناسخة تجعلها مراقبة وظيفية ، أى أنها تقضي بأن يكون العنصر المراقب قائما بوظيفة الفاعل ، عند استخدام اللازم من الافعال الناسخة ، والمفعول به ، عند استخدام المتعدي منها ، كما تقضي بأن يكون العنصر المراقب (أى: الضمير العائد) ذا وظيفة معينة هي الفاعل ، فيكون بذلك فاعلا لما سمي بالخبر الفعلي أو غير الفعلي . وعليه ، فلو أنعمنا النظر في بنى (٦١) الاحنة لوجدنا أن السبب في لحنها هو أن فاعل فعل الكون اللازم قد ربط ضميرا قائما بوظيفة غير الفاعلية . وربط ضمير لايشغل وظيفة الفاعل

مقبول في بنى مثل (٦٠) و (٦٢) . فسلامة
البنى في (٦٠) و (٦٢) آتية من أن المراقبة
القائمة بين الضمائر ، من جهة ، والمركبات
الاسمية التي بدئت بها هذه البنى ، من
جهة أخرى ، لا يشترط فيها أن تكون مراقبة
وظيفية ، أى يجوز أن تنسب للضمير المراقب
أية وظيفة ، فقد يكون مفعولا أو مجرورا أو
فاعلا (٤١) كملا على ما سبق ، فإننا لو قلنا
بالتفكيك في بعض البنى المبدوءة بحروف
ناسخة لما امكننا تفسير اللحن في بنى
أخرى مثل (٥٩) . ونتيجة لذلك فقد يقال
انه لابد من العدول عن القول بمقاربة
التفكيك في البنى المبدوءة بالحروف
الناسخة الى مقارنة أخرى قادرة على تفسير
كل البنى المبدوءة بمثل هذه الحروف سواء
أكانت متلوة بمركب اسمي بعده خبر مفرد
أو شبه جملة ، كما يقول النحاة ، أم بمركب
اسمي بعده جملة بسيطة صريحة . غير ان
مقاربة التفكيك هذه يمكن لها أن تفسر
لحن بنى مثل (٥٩) عن طريق احداث بعض
تغيير (أو لنقل بعض اضافة) فيما قيل
غير بعيد ، عن الخصائص الاحالية . فإذا
كانت مراقبة المراجع لضمائرها في الجمل
الاسمية البسيطة وفي الجمل المبدوءة
بالحروف الناسخة يجب كذلك أن تكون
وظيفية سواء أكان ما يدعى بالخبر مد
مفردا أو شبه جملة أو جملة فعلية ، أى
أن ما يدعى باسم الحرف الناسخ يراقب
الضمير العائد عليه من حيث شغله لوظيفة
الفاعل في الخبر المفرد أو شبه الجملة ، من
جهة ، أو في الخبر الفعل ، من جهة أخرى .

(٤١) ينظر في المراقبة وغير الوظيفية : عبد
القادر الفاسي الفهري : الدلالة النظرية لبعض
الظواهر الاحالية في اللغة العربية ، ندوة
اللسانيات في خدمة اللغة العربية ، تونس

١٩٨١ ، ص ٣٧٥ - ٣٨٨ .

فإذا ما عدنا الى البنية (٥٨) ، وجدنا
لفظ (الله) يراقب وظيفة الفاعل في الضمير
العائد عليه (أى على لفظ (الله)) . أما بنى
(٥٩) ، فإنه يعود على ما يدعى بمنصوب
(أن) فيها ضمير لا يشغل وظيفة الفاعل .
وهذا يعني ، بعبارة أخرى أن العنصر المفكك
يراقب ضمير ، الواقع داخل اسقاط الجملة
البسيطة ، مراقبة غير وظيفية الا اذا سبق
هذا العنصر المفكك بحرف ناسخ ، وبسبق الحرف
الناسخ له تصير المراقبة وظيفية ، هذا مع
ملاحظة أن اسم الحرف يحمل علامة نصب ، فذلك
طارئ عليه والاصل حمله لعلامة الرفع .
على ان الاخذ بمقارنة التفكيك يبدو غير
مناسب لادراج بنية مثل (٥٦) أو مثل :
(٦٣) "ان الله فالحق الحب والنوى" (٤٢)
ضمن البنى الكونية الرابطة ، كما سبق
الاشارة الى مثل هذه البنى . اذ لو جعلنا
لفظ (الله) عنصرا مفككا على أن (فالحق)
خبر لمسند اليه هو فاعل فعل الكون المقدر
(يكون) ، لو فعلنا هذا للزمنا استخدام ذات
التحليل في بنية مشابهة لـ (٦٣) ، لكن غير
مبدوءة بحرف ناسخ ، اذ ما الذى يمنع وقتها
من عدل لفظ (الله) عنصرا مفككا ، ولفظ (فالحق)
خبرا لمسند اليه هو فاعل فعل كون مقدر ؟
والحق أن التحليل المتعلق بالبنى
نية الرابطة مازال قادرا على سلك
البسيطة (المؤلفة من مبتدأ وخبر
مفرد أو شبه جملة) في عداد البنى ذات
النمط الفعلي ، التي قلنا ان فعل الكون
الرابط فيها مقدر ، فيكون ما يدعى بالمبتدأ
فيها كالفاعل لفعل الكون هذا ، أما الحرف
الناسخ فهو ذو وظيفة دلالية ، ويحمل معه
أحد اطراف الاسناد في العادة (حين تكون
الجملة الاسمية بسيطة) علامة أو قرينة
تشير الى هذه الوظيفة التي هي النسخ أو لنقل

(٤٢) سورة الانعام (٦) ، آية ٩٥ .

الرموز والاختصارات

[] = معقوفتان ما بينهما يوضح

وظيفة ما تشيران اليه .

◀ = يتفرع الى ، أو: يعوض ما قبل

السهم بما بعده .

ج̄ = بنية مكونة من جملة مضافاليها

عنصر آخر واقع خارج اطارها .

ج̄̄ = بنية مكونة من جملة مضافاليها

عنصران آخران واقعان خارج

اطارها .

بؤ = بؤرة ، وهي موقع خارج اطار

الجملة البسيطة .

فا = فاعل .

مف = مفعول .

ك = كلام ، أي التركيب الذي يقدم معنى

مفيدا يحسن السكوت عليه .

أد = أداة .

+ استفهام = أداة استفهامية .

- استفهام = أداة غير اسفهامية ،

كالاداة النافية .

± استفهام = أداة غير مذكورة يمكن أن

تكون استفهامية أو غير

استفهامية .

مص = عنصر مصدر ، أي له الصدارة

في البنية ، وهو يقابل بعض

الادوات التي لها الصدارة

كادوات الاستفهام .

VS0 = جملة من نمط ترتيب مكوناته هو:

فعل - مسند اليه - مفعول .

SV0 = جملة من نمط ترتيب مكوناته هو:

مسند اليه - فعل - مفعول .

P₁SV0 = جملة من نمط يحتل المسند اليه

الموقع الاول فيها .

P₁VS0 = جملة من نمط يحتل الفعل الموقع

الاول فيها .

اس ± اسناد ، أي عملية اسناد (اخبار)

بين مسند ومسند اليه .

م₁ = مسند اليه .

م = مسند .

() (في غير الترقيم) = ما بينهما متصور

(مقدر)

--- (الخط غير المتصل) = تفرع متصور

∅ = مستتر ومقدر (أو غير مذكور) .

غ = فارغ ، أي عنصر ليس له وجود صوتي

صرفي .

ف(فضلة) = مركب فضلة كالمفعول به وما

الى ذلك .

حفضلة = فضلة حملية (وهي الخبر ، عند

النحاة) .

ف = فعل .

م.س = مركب اسمي .

م.ح = مركب حرفي (أي: حرف جرومجرور)

م.ظ = مركب ظرفي (أي: ظرف وما اتصل به)

م.و = مركب وصفي (أي: وصف مشتق وما

اتصل به) .

{ } = حاصرتان تفهمان التخيير في

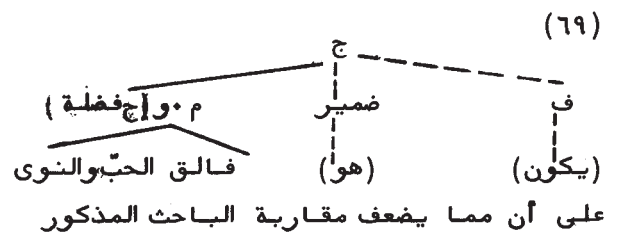
واحد فقط مما وقع بينهما .

{ } = حاصرتان تفهمان التخيير في

واحد فقط مما وقع بينهما .

عليه النحاة حروفا ناسخة ليس كذلك، ولكنه أفعال متعددة، فـ(إن)، على سبيل المثال، بمعنى (انظر) وبناء على هذا يكون منصوبا على المفعولية . ولعلَّ احساس النحاة بتضمن هذه الحروف معانٍي الأفعال يقترب منه ما تقوله هذه الدراسة المشار إليها، وربما تُسند محاولتهم تفسير النصب في الاسم بعدها على التشبيه بالمفعول به (٥١) . ومهما يكن، فإن هذه المقاربة تبقى على القول بالنمط الفعلي للجملة العربية .

على أن التساؤل المتوقع هنا هو: وماذا عن خبر ما يسمى بالحرف الناسخ خاصة حين يكون مفردا، كما في (٦٣) أو شبه جملة؟ ما وضع لفظ (فالق) في (٦٣) هذا السيد يعقوب بكر يوضح في مقارنته أن مثل (فالق) يكون حينذاك جزءا من جملة اسمية و(فالق) فيها خبر لمبتدأ محذوف يقدر بـ(هو) . أن القول بالنمط الفعلي للجملة العربية لا يتعارض، كما يلاحظ، مع مقاربة بكر هذه، من حيث أن الخبر المفرد وشبه الجملة يمكن عدّهما جزءا من جملة فعلية في حقيقة أصلها، وبناء على هذا تكون البنية الشجرية لما سمي بالخبر في الآية في (٦٣) كالتالي :



عدم متابعة البحث في بقية ماسمي بالادوات الناسخة من حيث فعليتها، وأن البحث قام على اثبات المعنى الفعلي في ثلاثة النواسخ المشار إليها، في مرحلة من مراحل تطورها كما يضعفها أن هذه الأدوات لا تستخدم في العربية الاكغيرها من الأدوات الحرفية (كحروف الجر، مثلا)، وما عاد يظهر فيها تصرف الأفعال - على افتراض الأصل الفعلي . وعليه يقوى لدينا الأخذ بفكرة أن الحرف الناسخ يدخل على جملة بسيطة أو مركبة، وأنه في كلتا الحالتين، يحل في موقع خارج الجملة البسيطة، ويكون القول بالتفكيك في البنى المبدوءة بحرف ناسخ في هذه البنى متلوا بمركب اسمي أخبر عنه، كما يقول النحاة، بجملة اسمية أو فعلية، وحين تكون مراقبة ذلك المركب الاسمي للضمير العائد عليه (من داخل اسقاط الجملة البسيطة) مراقبة وظيفية أي حين يكون الضمير شاغلا لوظيفة الفاعلية .

أن ما مضى من تحليلات ومناقشات قوى لدينا الأخذ بفكرة أن الجملة العربية البسيطة، ذات نمط فعلي، وأنه لا تعارض بين هذا وظهور مركبات اسمية وأداتية قبل بنية الجملة البسيطة، إذ يفترض أن ينحصر الحديث، في ماهية الجملة في لغة ما، في الجانب البسيط منها .

(٥١) الأشموني، شرحه م ج ١ ص ٢٧٠، والصبان،

حاشيته م ج ١ ص ٢٧٠